قياس كفاءة الأداء التشغيلية للمصارف الإسلامية في العراق "المصرف الوطني الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي" حالة دراسية للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

Measuring the efficiency of the operational performance of Islamic banks in Iraq "National Islamic Bank and Islamic Bank of Ilaf" Case study for the period (2011-2015)

م.م علياء كاظم عيال [١] Assistant Lecturer.Alyaa.K.A

المستخلص

تضمن هذه الدراسة إجراء قياس كفاءة الأداء لكل من المصرف الوطني الإسلامي و مصرف ايلاف الإسلامي و للمدة من (٢٠١١-٢٠١٥) وقد تم استخدام أسلوب وطريقة تحليل مغلف البيانات (DEA) (Data Envelopment Analysis) لقياس كفاءة أداء المصرفين المذكورين، وقد توصلت النتائج إلى وجود كفاءة مرتفعة فيما يخص كفاءة الأداء الفنية وكفاءة الأداء الحجمية ومؤشرات السعة إذ حقق المصرف الوطني الإسلامي كفاءة أداء بنسبة (٩٧٪) والتي كانت مقاربة من نسبة كفاءة الأداء لمصرف ايلاف الإسلامي والتي تتمثل بنسبة (٩٨٪). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي تتمثل بإمكانية زيادة ورفع كفاءة أداء المصرف الوطني الإسلامي بمقدار (٣٪) لتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة الفنية، وكذلك بالنسبة لمصرف ايلاف الإسلامي والذي بإمكانه زيادة كفاءة الأداء بنسبة (٢٪) للوصول إلى أعلى مستوى من الكفاءة في الأداء. ومن خلال الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، خرج البحث بمجموعة من التوصيات وكان من أهمها العمل على تحقيق التوازن بين مدخلات كل مصرف من المصارف عينة الدراسة و بين مخرجاتها بغية التوصل إلى أعلى كفاءة اداء ممكنة.

١- المعهد التقني المسيب/جامعة الفرات الأوسط التقنية.

Abstract

This study is included Measure performance efficiency for both National Islamic Bank and Islamic Bank of the country For the period (2011-2015), The method and method of data analysis (DEA) To measure the performance efficiency of these banks, The results showed High efficiency The efficiency of technical performance and efficiency of volume performance and capacity indicators. The National Islamic Bank achieved a performance efficiency of(97%), Which was close to the performance ratio of the Islamic Bank of Elaf, which is (98%).The study has reached a number of conclusions, namely, the possibility of increasing and improving the performance of the National Islamic Bank by (3%) to achieve the highest level of technical competence, As well as for the Islamic Bank of Elaf, which can increase the efficiency of performance by (2%) to reach the highest level of efficiency in performance. Through the findings of the research, The research came out with a set of recommendations, the most important of which was to work on balancing the inputs of each sample bank and its outputs in order to achieve the highest possible performance efficiency.

المقدمة

تعد المصارف عصب الاقتصاد، لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها. و لا يمكن تجاهل الدور الايجابي الذي يلعبه الجهاز المصرفي في الخدمات و التمويل والاستثمار، و في مختلف النشاطات المالية و الاقتصادية و الاجتماعية، فالمصارف تنظم و تسهل عمليات التعامل بين الأفراد و مؤسسات المجتمع، و المصارف الإسلامية تلتزم بجميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية، و تتميز بأنها مصارف متعددة الوظائف، فهي تؤدي دور المصارف التجارية و المتخصصة، إلا إنها تختلف في كفاءة الأداء التشغيلية من مصرف لأخر و حسب مدخلات و مخرجات كل مصرف، وتمثل كفاءة الأداء الدافع الرئيسي لأية مؤسسة سواء أكانت مصرفية أو غير ذلك أي يمثل الركيزة الأساسية لاستمرار عمل أية مؤسسة.

أهمية البحث

يسعى القطاع المصرفي بما فيه المصارف الإسلامية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وفي ضوء ذلك تأتي أهمية البحث في محاولة لقياس كفاءة الأداء التشغيلية للمصارف الإسلامية العراقية المذكورة في البحث باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA).

مشكلة البحث

تسعى المؤسسات جميعها ومنها المصارف الإسلامية إلى تحقيق أكبر قدر من العوائد أو الإيرادات وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لكن هناك تحديات كبيرة تواجهها على المستوى المحلي والدولي و هذا يعود الى حالة عدم الاستقرار في الاسواق المالية العالمية فضلا عن الاوضاع السياسية

والاجتماعية المضـــطربة في مختلف دول العالم. و هذا الامر يحتم على المـ ـصارف ان تقيس كفاءة الاداء التشغيلية بصورة مستمرة وبذلك تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الآتي.

هل انَّ كفاءة الأداء التشغيلية في القطاع المصرفي للمصارف الإسلامية عينة البحث هي ذات كفاءة تنافسية؟

أهداف البحث

١- قياس كفاءة الأداء التشغيلية (الفنية) للمصارف الإسلامية في العراق (المصرف الوطني الإسلامي و مـصرف إيلاف الإسـلامي) لمعرفة مدى قدرة المـصارف على تحقيق أعظم الارباح في ظل اسـتخدام الموارد المتاحة.

٢- قياس كفاءة السعة للمصرفين المذكورين أعلاه للوقوف على معرفة الاستغلال الامثل للموارد المتاحة لقياس مدى قدرة المـصرف على تحقيق الارباح اذ ان هذا المؤشـر يعبر عن العلاقة بين المدخلات و المخرجات.

فرضية البحث

يفترض البحث أنَّ كفاءة الأداء التشـــغيلية للمـ ـصارف الإســـلامية في العراق هي كفاءة فنية متميزة وعالية و هذا ما تحاول الدراسة تفنيده أو إثباته.

منهجية البحث

يسـتخدم البحث التحليل الوصـفي والرياضـي للوصـول إلى النتائج ويركز على إظهار نسـب كفاءة الأداء الفنية و الحجمية والمقارنة بينهما.

حدود البحث

- الحدود الزمنية (٢٠١١-٢٠١٥).
- الحدود المكانية "المصرف الوطني الإسلامي" و "مصرف ايلاف الإسلامي".

الدراسات السابقة

١. قام الشهري في العام (٢٠٠٠) بدراسة تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية وكانت هذه الدراسة تهدف إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في السوق السعودية خلال المدة ١٩٨٨-١٩٩٢، واستخدم الباحث التحليل المالي والإحصائي، أما المنهج المستخدم فهو استخدام المنهجين المقارن والاسـتنباطي، وقدمت الدراسـة مجموعة من التوصـيات وكانت أهمها الاهتمام باسـتخدام الموازنة النقدية كأداة للتخطيط في مجال النقدية، و تخفيض المـ ـصروفات الثابتة و المتغيرة مع زيادة الإيرادات،وضرورة الاستفادة من جميع الأساليب الحديثة في مجال التخطيط المالي.

٢. قدم حطاب في العام (٢٠٠٢) دراسـة عن علاقة البنوك الإسـلامية بالبنوك المركزية المشـكلات و العقبات وكيفية التغلب عليها حيث اهتمت هذه الدراسـة بتوضـيح طبيعة العلاقة بين المـ ـصارف الإســـلامية و البنوك المركزية بحيث لا تفقد البنوك المركزية دورها في وضـــع قوانين و أطر و أحكام

خاصة تنظم علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية و توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كانت من أهمها أن تعمل البنوك الإسلامية على تفعيل دور الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بحيث يقف فعليا إلى جانبها عند وجود أزمات و كذلك وجود هيئة رقابة شرعية فنية لدى البنك المركزي تتخصص في رقابة البنوك الإسلامية و دعم مصالحها.

٣. قام الطالب في العام (٢٠٠٥)بدراسة تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار وهدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار، حيث تم تحليل الوضع المالي للبنك الإسلامي المشار إليه أعلاه للاطلاع على أنشطته المالية الاستثمارية، و المجالات التي يتم توظيف الأموال فيها خلال المدة ١٩٩٨-٢٠٠٠ و توصلت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها (أعادة النظر في جميع خطوط البنك الاستثمارية و الموازنات المرتبطة بها، ثم البحث عن صيغ للتوسع في العمل البنكي الإسلامي على مستوى المنطقة العربية ككل.

٤. درس قريشي في العام (٢٠٠٦) قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية و كانت هذه الدراسة تهدف إلى الجمع بين أدوات التحليل المالي و أدوات التحليل الاقتصادي من خلال تحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية بهدف قياس كفاءة إدارة التكاليف، وتقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق للمؤسسات المصرفية الجزائرية ومن أهم توصيات الدراسة عدم توسع نشاط المصارف الجزائرية عن الحجم الأمثل حيث بلغ الحد الأدنى الكفء حوالي ٢٦٠ مليون دينار جزائري، بالاضافة إلى محافظة المصارف على التنويع في منتجاتها للحفاظ على وفورات النطاق.

٥. قام بادير أيت في العام (٢٠٠٧) بدراسة كفاءة البنوك التقليدية مقابل البنوك الإسلامية: الأدلة الدولية باستخدام النهج العشوائي (SFA) لمقارنة كفاءة التكاليف و كفاءة الإيرادات و كفاءة الأرباح ل ٨٠ مصرف في ٢١ دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) وتشمل الدراسة ٤٣ مصرفا إسلاميا و٣٧ مصرفا تقليديا، باستعمال طريقة تحليل مغلف البيانات(DEA) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) وتمت الدراسة حسب حجم وعمر ومكان تواجد المصارف وأظهرت النتائج أنَّ هناك عدم كفاءة في استخدام الموارد في جميع البنوك محل الدراسة بشكل عام وعدم وجود اختلافات جوهرية بين نتائج الكفاءة في المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى عدم وجود فرق مهم في متوسط الكفاءة بين المصارف كبيرة الحجم مقابل المصارف الصغيرة والجديدة مقابل القديمة في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية. وعموما كانت النتائج لصالح النظام المصرفي الإسلامي الأكثر حداثة.

٦. قدم أولين وآخرون في العام (٢٠١٠) بدراسة الكفاءة والربحية المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذه الدراسة تهدف إلى تقدير كفاءة المصارف في بعض الدول العربية ومقارنة هذه النتائج مع المؤشرات المحاسبية لربحية هذه المصارف متمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية،وقد اعتمدت هذه الدراسة طريقة التوزيع الحر DFA عن طريق تقدير دالتي التكلفة و الربح بغرض تقدير مؤشرات الكفاءة للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ ومن ثم قياس متوسط كفاءة المصارف

حسب البلد ومقارنتها بالمؤشرات المحاسبية للربحية، حيث تكونت عينة الدراسة من ٣٨ م صرف موزعة على عشر دول عربية مختلفة.

و أخيرا فأن الدراسة الحالية تتميز عن سابقتها بأنها تناولت قياس الكفاءة التشغيلية للم صارف الإسلامية في العراق حسب أسلوب أو طريقة مغلف البيانات (DEA).

المبحث الأول:الجانب النظري

يتضمن هذا المبحث عرضا لمفهوم الأداء والكفاءة فضلا عن مفهوم وأسس المصارف الإسلامية مع اشارة الى طريقة أو أسلوب مغلف البيانات المعتمد في هذا البحث

أولا: مفهوم الكفاءة:

الكفاءة هي معدل فعالية النظام أو نسبة المخرجات المفيدة من إجمالي المدخلات، ومن أجل تقييم كفاءة عمل آلة أو عمل تجاري،لابد من تحديد وقياس المدخلات و المخرجات و تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات (Tannen wald,1995:p42).ويعتمد قياس كفاءة الأداء أسس متنوعة سواء كانت محاسبية أو اقتصادية أو تجارية للحكم على كفاءة تنفيذ المشروع لأهدافه حسب الظروف المحيطة(آل ادم وأللوزي،٢٠٠٥: ٢٠١).

ولا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، من حيث الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى مخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة الم صرفية أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى كلفة ممكنة.حيث يفترض إن هناك م صارف أفضل من غيرها، ويرجع ذلك إلى اختلاف نوعية تنظيمها، مما يمكنها تحسين إدارة التدفقات والتعاملات المالية وهذه الم صارف تكون أكثر كفاءة تقنيا بسبب سيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية،مما يخولها تقديم الحد الأقصى من هذه الخدمات اعتمادا على مستوى معين من الموارد،إلى جانب هذه الكفاءة التقنية المتمثلة في الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية.وعليه فأن تلك المصارف ذات الكفاءة المصرفية أو التخصصية تتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغير الأسعار واشتداد المنافسة (عبد مولاه،٢٠١١: ٣).

ويمكن القول إن المؤسسات المصرفية تكون ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر،أي التحكم الناجح في طاقتها المادية و البشرية،هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل و عرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى (رايس وفاطمة الزهراء، ٢٠٠٩: ٦١).إذا فالكفاءة تعبر عن مدى نجاح الوحدات الاقتصادية في أحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والإنتاج بطريقة كفوءة تهدف إلى تعظيم الناتج وتخفيض المدخلات،إذ يتمتع مفهوم الكفاءة الاقتصادية بالاهتمام على مختلف التسويات،سواء كان ذلك على المستوى القطاعي أو على المستوى القومي، وهي تمثل ضرورة حيوية في كيفية توجيه وتنسيق الأنشطة المختلفة، فالكفاءة الاقتصادية تمثل م صطلح يشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد،وذلك بهدف تعظيم الإنتاج من السلع والخدمات ويمكن القول أنَّ أي نظام اقتصادي يعد أكثر كفاءة مقارنة مع نظام

آخر(من الناحية النسبية) إذا تمكن من تقديم المزيد من السلع والخدمات للمجتمع دون استخدام مزيد من الموارد.وتتضمن الكفاءة بمفهومها العام تحقيق أعظم مستوى من الإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا المتاحة (Kalu&Mbanasor,2008:313) ويمكن تعريف الكفاءة بأنها استعمال مصادر الثروة بطريقة تسمح بالحصول على أكبر قدر ممكن من الدخل الصافي، الذي يعد المعيار الرئيسي لقياس الكفاءة الاقتصادية (السامرائي،١٩٨١: ٨١).أو من وجهة نظر أخرى تعرف الكفاءة الاقتصادية بأنها استعمال موارد الإنتاج بالشكل الذي يمكن معه تحقيق إنتاج أكبر بتكاليف الإنتاج السابقة نفسها أو تحقيق الإنتاج السابق نفسه بتكاليف إنتاج أقل (الحسيني،١٩٩٩: ٧١). ومن خلال استعراض مفاهيم الكفاءة في أعلاه يتبين لنا إن الاختلاف و التنوع في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، وتعدد طرق قياس مدخلاتها ومخرجاتها، صاحبه تنوع في طرق قياس الكفاءة المصرفية وأدواتها (رايس وفاطمة الزهراء،٢٠٠٩: ٦٢). وتعود فكرة قياس الكفاءة المصرفية إلى أعمال Farrell عام ١٩٥٧ وهو الذي حدد مقياسا بسيطا لكفاءة الشركة التي تشكل من مدخلات متعددة، حيث افترض إن الكفاءة تتكون من عنصرين الكفاءة التقنية(الفنية) وكفاءة التخصيص (السعرية)، والجمع بين المقياسين يوفر قدرا من الكفاءة الكلية (Worthington,1998:3)، وفيما يلي توضيح لكل من الكفاءة التقنية(الفنية) و الكفاءة التخصصية(السعرية) و الكفاءة الحجمية.

١- الكفاءة الفنية(التقنية) (Technical Efficiency).

تعرف الكفاءة الفنية (TE) على أنها كفاءة استثمار الموارد من الناحية الفنية، ودرجة استخدام هذه الموارد إلى المستويات المثلى من الناحية العلمية للوصول إلى المستويات المثلى في مجال استثمار الموارد،وتحقيق أهداف وغايات مرغوب فيها. ويقصد بالكفاءة الفنية مقدرة المنشأة على تحقيق أعظم ناتج أو خدمة في ظل مجموعة الموارد المتوفرة (Coelliواخرون،٢٠٠٣) ويشار إليها أيضا بأنها تعكس قدرة الوحدة الإنتاجية للحصول على الطاقة الإنتاجية العظمى باستخدام المدخلات المتاحة أي عدم وجود هدر في الموارد وتقع قيمتها بين الصفر و الواحد. فعندما تكون الكفاءة الفنية مساوية للواحد تكون الكفاءة الفنية كاملة، أما إذا كانت أقل من الواحد هذا يعني انه بالإمكان للوحدة الإنتاجية خفض نسبة المدخلات للحصول على كمية الإنتاج نفسها أو أعلى من كمية المدخلات.(Osborne and Trueblood,2006: 25) ومن خلال التعاريف التي اشرنا اليها في مفهوم الكفاءة الفنية يمكننا أن ننظر الى مؤشر الكفاءة الفنية من جانبين الاول هو ما يتعلق بجانب المدخلات الذي يمثل تعريف الكفاءة الفنية بأنها تحقق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة، ويعبر عنه بمقياس او معيار الادخار أو التخصص في المدخلات، ويتحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية المثلى للمدخلات و المخرجات، (ننظر من حيث المدخلات) بالمدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة الاتية:

$$TE = \frac{\text{المدخلات المطلوبة الفعلية}}{\text{المدخلات الفعلية}} = ١ \quad \ldots\ldots(١)$$

وعليه فأن الوحدة الكفء هي التي تكون لديها المدخلات الفعلية تساوي المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء.وبذلك تتحقق نسبة تساوي الواحد وتكون أكفء تقنيا، أما الوحدة غير الكفء، فتكون لديها مدخلات فعلية أكبر من المدخلات المطلوبة للمخرجات وذلك يعني بامكان المؤسسة خفض نسبة المدخلات التي تحقق الانتاج السابق أو توفر نسبة من تكاليف الانتاج المستخدمة للحصول على المستوى السابق للانتاج.

أما الجانب الثاني من الكفاءة الفنية فيتمثل بجانب المخرجات الذي يعرف الكفاءة الفنية بانها تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة، و يعبر عنه بمقياس أو معيار زيادة المخرجات و يتحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية للمدخلات و المخرجات (ننظر من حيث المخرجات) بالمخرجات الكفء لنفس المدخلات، و بعبارة أخرى هي النسبة بين المخرجات الفعلية و المخرجات الممكن تحقيقها (الكامنة) عند مستوى الحد الكفء بأستخدام المدخلات الفعلية و تقاس بالعلاقة التالية:

$$TE = \frac{\text{المخرجات الفعلية}}{\text{المخرجات الكامنة للمدخلات نفسها}} \quad \ldots\ldots\ldots(٢)$$

وعليه فأن الوحدة الكفء تقنيا هي تلك التي تحقق نسبة الواحد الصحيح و تكون مخرجاتها الفعلية تساوي المخرجات الكامنة لمدخلاتها الفعلية، أما الوحدة غير الكفء تقنيا فهي التي تحقق نسبة أقل من الواحد الصحيح، و تكون مخرجاتها الفعلية أقل من المخرجات الكامنة لمدخلاتها (ختو، القريشي، ٢٠١٣:١٤٠).

و أن هناك أنموذجان رئيسيان يتم أستخدامها لقياس الكفاءة الفنية لها علاقة بالعائد على السعة (RTS) الانموذج الاصلي الذي أفترضه (Charnes, 1978) يعرف بأنموذج (CCR) (Charnes Cooper Rhodes) و الانموذج الثاني قدمه (Banker,1984) و يسمى (BBC) أنموذج (Banker Charnes Cooper).يفترض أنموذج (CCR) ثبات العائد للسعة (CRS) و الذي يفترض وجود علاقة طردية بين المدخلات و المخرجات، ومن جهة أخرى يفترض أنموذج (BBC) في حالات أخرى تغير العائد للسعة (VRS) و الذي يتجاهل العلاقة الطردية بين المدخلات و المخرجات و يمكن أن نطبق المنهجين (CRS,VRS) في الدراسة نفسها (Podinorski, 2004:30).

٢- الكفاءة السعرية (التخصصية)(Allocative Efficiency).

تعرف الكفاءة السعرية (AE) على أنها مزيج من المدخلات الذي يحقق المقدار المعين من الإنتاج بأقل كلفة ممكنة (رمضان،٢٠١٢: ١٩)، وتعكس التوليفة الموردية المعظمة للربح عند مساواة قيمة الناتج الحدي (VMP) لكل مورد من موارد الإنتاج من الكلفة الحدية(MC) أي عند مساواة (P=MC)، فالوحدة أما تحسن اختيار تشكيلة المدخلات التي تقلل الكلفة أو تعظم المخرجات لغرض زيادة الدخل أي يجب أخذ الأسعار بنظر الاعتبار لذلك يسمى هذا النوع من الكفاءة بـ(الكفاءة السعرية). (محمود،٢٠١٣: ١٠).ويأخذ معامل الكفاءة التخصصية قيمة بين الصفر و الواحد كما هو الحال في معامل الكفاءة التقنية (Chakrabrty,1998) وتقاس هذه الكفاءة بدلالة خط التكاليف المتساوية

والذي يستند في تحديده لوحدات الإنتاج استخدام أسعار عناصر الإنتاج، ونجد إن نقطة التماس بين منحنى الناتج المتساوي وخط الكلفة المتساوي هي النقطة التي تتحقق عندها الكفاءة التقنية و الكفاءة التخصصية وبعبارة أخرى تتحقق الكفاءة الاقتصادية(Hussain,1995).ومن الجدير بالذكر ان الكفاءة السعرية في بعض الاحيان تقسم الى كفاءة سعرية مقيدة (Allocative Efficiency Restricted) و الى الكفاءة السعرية غير المقيدة (Allocative Efficiency Un Restricted) فالكفاءة السعرية المقيدة تحصل عليها من خلال اعادة توزيع المدخلات و عند مستوى ثابت من الكلفة،في حين الكفاءة السعرية غير المقيدة نحصل عليها من خلال تغيير العائد الحدي حتى يتساوى مع كلفة رأس المال،وان عدم الكفاءة السعرية (التخصصية) في الحالة المقيدة تعكس أوجه القصور في المعلومات و المهارات،أما في حالة الكفاءة السعرية (التخصصية) غير المقيدة فأن عدم الكفاءة يعكس عدم كفاءة المهارات و المعلومات أيضا، و لكن قد يكون السبب هو تناقص السوق و القيود النقدية و الخوف من المخاطرة.أي ان عدم الكفاءة السعرية بشكل عام ناتج عن عدم الكفاءة في تخصيص الموارد، أي الانحراف عن النقطة التي تدني التكاليف عند استخدام نسبة معينة من المدخلات(Leibenstein, 1966:p.29).

وبذلك يمكن تعريف الكفاءة الاقتصادية بمكوناتها (الفنية و السعرية) بالاستعانة بمخطط فاريل في الشكل(١) فعندما يكون لدينا موردان إنتاجيان(X1,X2) يستعملان في إنتاج ناتج واحد(Y)، وعندما يكون هنالك عائد ثابت للسعة عندئذ يمكن وضع دالة الإنتاج كما في الشكل رقم(١) بمنحنى الناتج المتساوي(II) وليكن (DD) يمثل خط السعر وعليه فأن(Q) تمثل المزيج الأمثل من الموردين(X1,X2) ولكن المنشأة ربما لاتنتج عند(Q) وإنما عند(Q)، فالمسافة(OQ) إلى (OP) تقيس مدى إمكانية إنتاج مستوى من الناتج والذي يمكن إنتاجه بكمية أقل من الموارد إذ أنها تعد مقياسا للكفاءة الفنية،أما المسافة (OR) إلى (OQ) فهي تقيس جزءا من التكاليف التي عندها يمكن إنتاج الحجم المعين من الناتج إذا كان الاستعمال النسبي للمورد متبادلا، فأن فاريل(Farrell) سمى هذه النسبة بالكفاءة السعرية، وبذلك تكون الكفاءة الاقتصادية(الكلية)(EE) عبارة عن حاصل ضرب الكفاءة الفنية(TE) في الكفاءة السعرية(AE)(Farrell.j,1957: 10-20) وكما في المعادلة الرياضية التالية:

$$EE=TE * AE$$

حيث إن:

EE= الكفاءة الاقتصادية (الكلية)

TE= الكفاءة التقنية(الفنية)

AE= الكفاءة السعرية(التخصصية)

شكل(١) تعريف فاريل للكفاءة الاقتصادية ومكوناتها

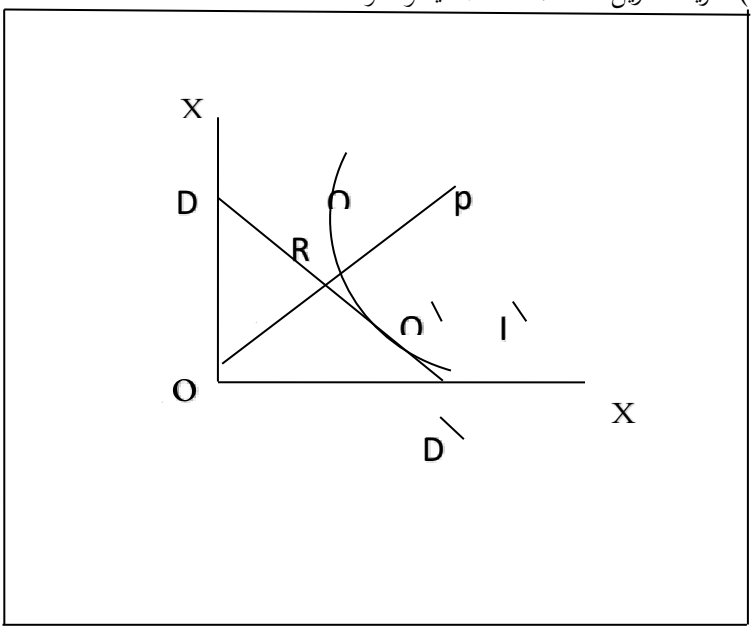

المصدر: (السامرائي،٢٠٠٣: ٢٦).

ومن خلال ذلك نشأت طرق و أساليب عديدة استخدمت في دراسات و ابحاث قياس الكفاءة الا صرفية و أهمها أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)(معراج،٢٠١١: ٥) وتعرف هذه الطريقة أو الأسلوب بأنها تقنية غير معلميه (Non-Parametric) تستخدم مبادئ نظرية البرمجة الخطية لاختبار نشاط أو استغلال مصرف مقارنة بنشاط مصارف أخرى ضمن عينة من المصارف، بمعنى إن هذه التقنية تقدم لنا مؤشرا لأفضل تطبيق لمستوى تكنولوجي،يعتمد على خبرات عينة من المصارف، وليس بالضرورة أن تقدم لنا مؤشراً يقابل المستوى التكنولوجي الأكثر كفاءة المتاح (قريشي،٢٠٠٦: ١٠٥). أي إن هذا المؤشر يمثل مقياسا للمؤسسات الإنتاجية أو الخدمية وتم استخدامه في جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة (معراج،٢٠١١: ٥).

٣- الكفاءة الحجمية (كفاءة السعة)

فهي تعبر عن الاستغلال الأمثل للموارد إذ يقيس مدى قدرة المنشأة على تحقيق وفورات اقتصادية نتيجة استغلال قدراته وإمكانياته التوسعية يرتبط مؤشر كفاءة السعة بمبدأ غلة الحجم الذي يعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية للمنشأة، وغلة الحجم هي مقياس للتغير النسبي في مخرجات الناتج عن التغير النسبي في المدخلات فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح فتكون كفاءة السعة متناقصة أما إذا كانت تساوي الواحد الصحيح فهذا يدل على ثبات كفاءة السعة ويرتبط هذا المؤشر بمبدأ الحد الأدنى الكفء و هو المستوى الأمثل للإنتاج الذي يصل عنده التكاليف المتوسطة حده الأدنى في المدى البعيد وعند هذا المستوى يكون التغير النسبي في الناتج يساوي التغير النسبي في

عناصر الإنتاج، أي إن غلة الحجم ثابتة وبالتالي وفورات الحجم تساوي صفرا أو تكون معدومة وعند هذا المستوى من الإنتاج يتساوى مؤشر كفاءة السعة و مؤشر الكفاءة الفنية و يحقق درجة الواحد وعندها يتحقق مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد (Roger,1993: 261).ومما لاشك فيه إن حالة العملية الإنتاجية قبل المستوى الأمثل من الإنتاج يكون فيها التغير النسبي في الناتج أكبر من التغير النسبي في عناصره، أي إن غلة الحجم متزايدة ووفورات الحجم موجبة، أما بعد المستوى الأمثل من الإنتاج فيكون التغير النسبي في الناتج أقل من التغير النسبي في عناصر الإنتاج وبالتالي تكون وفورات الحجم سالبة. وبناءا على ماسبق يمكن صياغة معادلة قياس مؤشر كفاءة السعة من خلال قسمة الكفاءة التقنية في ظل ثبات العائد للسعة على الكفاءة التقنية في ظل تغير العائد للسعة (قرملي،٢٠٠٨: ٣٠) باستخدام نظام مغلف البيانات(DEA) ومن ثم فأن درجة الكفاءة التقنية التي يتم الحصول عليها من خلال اعتماد أسلوب تحليل مغلف البيانات(DEA) بثبات وتغير العوائد للسعة تقسم إلى قسمين أحدهما يمكن إرجاعه لعدم كفاءة السعة والآخر لعدم الكفاءة التقنية فإذا كان هناك فرق بين درجة الكفاءة التقنية في الوحدة الاقتصادية فان هذه الوحدة تعاني من عدم كفاءة السعة (Ahuja,2009: 444).

ثانيا: مفهوم الأداء:

يعد مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذ انه ينضوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي منظمة، لذا فأنه ليس بجديد على الساحة الإدارية والدراسات المحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة (الماضي،٢٠٠٦: ١٦١). وعرف الأداء بأنه الفرق بين القيمة المقدمة للسوق و مجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف مختلف الأنشطة، فبعض الوحدات (مراكز تكلفة) تعد مستهلكة للموارد، وتساهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها،والأخرى تعد مراكز ربح، وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد،وتسهم بهامش في الأداء الكلي للمؤسسة (الداوي،٢٠١٠: ٢١٨). فالأداء هو عبارة عن دالة لتمثيل النجاح إذ تتغير هذه الدالة بتغيير المنظمات أو العاملين فيها(بلمقدمو بوشعور، ٢٠٠٤: ٧٧). وعرف أيضا"بأنه جملة من الأبعاد المتداخلة و التي تتضمن كيفية الانجاز و الطرق المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة ومدى تطابق ما تم انجازه من المعايير و المقاييس المحددة" (خالص، ٢٠٠٤: ٣٨٧).

أما مفهوم الأداء المالي هو"المعبر عن استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية (عبادة، ٢٠٠٨: ١٦١).

ثالثا: مفهوم المصارف الإسلامية:

لقد وردت العديد من المفاهيم لبلورة مفهوم المصارف الإسلامية، إذ عرف بأنه "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة، أي يتلقى النقود من الإفراد ولا يعطي فوائد، ويقوم باستخدامها أو منحها للمستثمرين ورجال الأعمال على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة لا على أساس الفائدة (أحمد،١٩٩٥: ٢٨). وهناك تعريف أخر للمصرف الإسلامي وهو" المؤسسة التي تمارس الأعمال المصرفية مع التزامها تجنب التعامل

بالفوائد أخذا أو عطاءا وبالابتعاد عن أي عمل أخر مخالف لإحكام الشريعة الإسلامية (الخولي،٢٠٠٥: ١٧٥).ويمكن تعريف المصارف الإسلامية بالتالي (أي مؤسسة تقوم بتقديم الخدمات المصرفية على أساس غير ربوي وتزاول فتح الحسابات الجارية، وقبول الودائع الاستثمارية لاستخدامها في نطاق أنظمة السيولة السائدة إلى جانب موارد المصرف المالية في تمويل المشروعات التجارية وفقا للمبادئ الإسلامية) أو هو "ذلك البنك الذي لا يتعامل بالفائدة فيقوم على قاعدة المشاركة ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين" وهذا التعريف ليس جامعا إذ ليس منح القروض الحسنة للمحتاجين هدفا أساسيا من أهداف البنوك الإسلامية،بل هو هدف ثانوي من أهداف البنوك الإسلامية ضمن تحقيق التكافل الاجتماعي.وأخيرا يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صرامة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا" وعطاء(عبادة،٢٠٠٨: ٢٨). وبذلك يمكن التوصل الى مفهوم واضح للم صارف الإسلامية بانها مؤسسات اسلامية تقوم باداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل و الاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم و المثل و الاخلاق الإسلامية في مجال المعاملات والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية(الطاهر،البشير٨:٢٠٠٣).

رابعا:أسس المصارف الإسلامية في التعامل:

هناك مجموعة من الأسس تستند إليها المصارف الإسلامية لتكون الركيزة الأساسية لها في التعامل المصرفي وهي تتمثل بالتالي (عبادة، ٢٠٠٨: ٣٠-٣٤).

أ. الأساس العقدي:

أي تستمد مدخلها العقائدي من الشريعة الإسلامية، مما يعني المراعاة الدائمة للحلال والحرام والالتزام بالضوابط الشرعية المتعلقة بالمال.

ب. أساس المشاركة واستبعاد التعامل بالفائدة:

تقوم المصارف الإسلامية باستقبال الأموال على أساس المضاربة من خلال حسابات الاستثمار، ومن ثم استثمار تلك الأموال باستخدام الصيغ والأدوات التمويلية القائمة على المشاركة بالأرباح لتأمين عائد ايجابي على استثماراتها.

ج. أساس المحافظة على المال وتنميته:

إضافة إلى ما أعطاه الإسلام للفرد المسلم من حق التملك، التزامه أداء ما عليه من واجبات فلا يجيز له حبس المال وتعطيله عن الحركة داخل المجتمع.

د. الأساس الاجتماعي:

يعد هذا الأساس أهم ما يميز المصارف الإسلامية من خلال الإشراف على أداء الزكاة المفروضة شرعا،والقروض الحسنة،ومنع تمويل الأنشطة الضارة،وغيرها لتحقيق التكافل الاجتماعي.

خامسا: مميزات المصارف الإسلامية: (العجلوني،٢٠٠٨: ١١١)

هناك مجموعة من المميزات يجب أن تتصف بها المصارف الإسلامية وهي كالتالي:

١. الالتزام بأحكام الشـريعة الإسـلامية من حيث عدم التعامل بالربا والالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام.

٢. حسـن اختيار القائمين على إدارة الأموال بهدف ضـمان تنفيذ الأحكام الشـرعية في المعاملات المصرفية.

٣. الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتى يتبين لعملاء البنك الإسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك.

٤. تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها.

٥. تحقيق التوازن في مجالات الاسـتثمار المختلفة على وفق الأولويات الإسـلامية، الضـروريات فالحاجات فالكماليات.

٦. أداء الزكاة المفروضة شرعا على أموال ومعاملات ونتائج أعمال المصارف الإسلامية كافة.

وفي هذا البحث سيتم التركيز على قياس كفاءة الاداء التشغيلية للبنوك الإسلامية العراقية المتمثلة ب (المصرف الوطني الإسلامي)و(مصرف ايلاف الإسلامي) باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات و الذي يعتمد على طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من المنشآت أو مقارنة نشاط مصرفي بمصرف آخر وفيما يلي توضيح لنشأة المصارف الإسلامية عينة البحث:

أ- المصرف الوطني الإسلامي:

تأسس المصرف (كشركة مساهمة خاصة) بموجب إجازة التأسيس المرقمة م.ش ٢٦٠٧٣ والمؤرخة في ٢٠٠٥/٥/٥ برأسمال قدره ٢٥ مليار دينار مدفوع بالكامل وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة كما تم السماح للمصرف بالتوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية وحسب الإجازة الصادرة برقم ٢٦٤١/٣/٩ في ٢٠٠٥/٩/٢٦ لكن الظروف الأمنية في حينها حالت دون استطاعته من ممارسة النشاط المصرفي الفعلي إلا في بداية عام ٢٠١٠ وبعد تغيير مساهمي المصرف. وتمت زيادة رأسمال المصرف من (٢٥) مليار دينار إلى (٥٠) مليار دينار في ٢٠١٠/٣/١٤.والجدول رقم (١) يوضح تطور المؤشرات المالية في المصرف الوطني الإسلامي للمدة (٢٠١١-٢٠١٥).

ب- مصرف ايلاف الإسلامي:

أسس المصرف بأسم (مصرف البركة للاستثمار و التمويل) بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسـجيل الشـركات رقم (٧٧٨٨) في ١٨/اذار/٢٠٠١ برأس مال قدره ملياران دينار مدفوع منه مليار دينار وبعد صدور اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ٨٨٤/٣/٩ في ٣٠/ايار/٢٠٠١ باشر المصرف بأعماله من خلال الفرع الرئيسي بتاريخ ٢٣/حزيران/٢٠٠١.بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ صدر قرار دائرة تسجيل الشركات المتضمن التعديلات التالية على شهادة التأسيس.

*تعديل أسم الشركة من (مصرف البركة للاستثمار و التمويل) إلى (شركة مصرف إيلاف الاسلامي)- مساهمة خاصة.

*تعديل المادة الثالثة من عقد الشركة وجعل نشاطها (ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة ضمن الاطار الإسلامي- مساهمة خاصة).

سادسا: أسلوب تحليل مغلف البيانات(Data Envelopment Analysis):

يُعد هذا الاسلوب اداة فعالة لقياس الكفاءة في مختلف القطاعات العامة والخاصة حيث نجد انه من الصعب تحسين عملياته عن طريق ضغط التكاليف دون التضحية بنوعية الخدمة.وذلك بسبب وجود عدة عوامل موضوعية تؤثر في نوعية الخدمة والإنتاجية.

ولعل اهم صفة تميز أسلوب تحليل مغلف البيانات هي عدم الحاجة الى وضع اية فرضيات (صيغة رياضية) للدالة التي تربط بين المتغيرات التابعة و المستقلة.كما هو الحال في دالة الانتاج في الاقتصاد مثل دالة كوب. و يرى ستوب ان تحليل مغلف البيانات يجعل البيانات تتحدث لنفسها بدلا من أن تتحدث في اطار صيغة دالة مفروضة عليها.(الدليمي،٢٠٠٨:١٧). وتعرف هذه الطريقة بانها غير معلمية(Non-Parametric) تستخدم مباديء نظرية البرمجة الخطية لاختبار نشاط أو استغلال مصرف مقارنة بنشاط مصرف أخر ضمن عينة من المصارف (قريشي،٢٠٠٦:١٠٥).

المبحث الثاني:الجانب التطبيقي

إن فكرة قياس كفاءة الأداء التشغيلية مرتبطة بالأداء الاقتصادي ومدى تطوره وتنظيمه في أي مجتمع أو منظمة، حيث يشكل الركائز الأساسية لها ويحدد درجة رفاهيتها وتقدمها من خلال التراكمات المادية لها، وهذه الحقيقة أثبتتها تجارب المنظمات في الدول المتقدمة في هذا المجال (آل ادم وأللوزي،٢٠٠٥: ١٩٩).

و تنبع أهمية قياس الكفاءة في القطاع المالي من أثارها الكبيرة على النظام المالي الفعال في الاقتصاد الجزئي و الكلي،لما له من تأثير قوي على تخصيص الموارد المالية، مما يساعد على إيجاد أفضل توظيف للإنتاجية في الطرق الأكثر فعالية.(Zuzana,2009: 1) وفيما يلي توضيح لمؤشرات الكفاءة التشغيلية للمصارف عينة البحث.

أولا:المصرف الوطني الاسلامي

والجدول (١) يوضح تطور المؤشرات المالية في المصرف الوطني الإسلامي للمدة (٢٠١١-٢٠١٥).

جدول (١) المؤشرات المالية للمصرف الوطني الإسلامي للمدة(٢٠١١-٢٠١٥).

السنة / البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الموجودات النقدية بالملايين	١٢٨,١٢٦	٢٢٩,٩٧٤	٢٠١,٥٩٢	٢٠٣,٣١١	٢٢١,٨٨٦

مجموع الموجودات بالملايين	٢٣٩,٨٦٩	٤٩٠,٥١٥	٦٢٤,٦٧٨	٥٦٢,٩٢١	٧٠٧,٧٠٩
مجموع المطلوبات بالملايين	١٣٢,٨٦٣	٣١٣,٣١٤	٣٣٨,٨٥٧	٢٧٧,٤٦٠	٤١٩,٠٤٣
الأرباح بالملايين	٧,٧٩٧	٣٢,١١٦	٣٩,٦٣٤	٣٧,١٧١	٣٥,٣٨٦

المصدر: التقرير السنوي للمصرف الوطني الإسلامي سنوات مختلفة.

من خلال الجدول (١) فيما يخص حجم الأرصدة النقدية يتضح إن هناك نمواً متفاوتاً في حجم الموجودات النقدية على مدى السنوات الخمس إذ أعلى ما وصل إليه المصرف كان(٢٢,٩٪) في سنة ٢٠١٢ وبالمقارنة مع نسبة الموجودات النقدية والتي تمثل (١٢,٨٪) في سنة ٢٠١١ نجد إن هناك نمواً كبيراً في حجم الأرصدة النقدية والسبب في ذلك هو ارتفاع حجم الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي، اذ ان ارتفاع هذه الأموال لدى البنك المركزي اذا لم تكن للإيفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني والالتزامات الأخرى ينشأ عنه سيولة غير مستغلة معطلة وبالتالي يتطلب من المصرف ان يسعى الى توظيف فائض السيولة النقدية في مجالات استثمارية مختلفة بما يحقق له المكاسب المالية، وكما ان السنة نفسها قد شهدت زيادة راس مال المصرف ليصل الى (١٥٠) مليار بعد ما كان (١٠٠) في سنة ٢٠١١ واقل ما حصل علية المصرف كان في سنة ٢٠١١.

واما مجموع الموجودات فقد شهدت أيضا نموا متواصلاً على مدى السنوات الثلاث الأولى بمعدل (٢٣,٩٨٪)(٤٩,١٪) (٦٢,١٪) على التوالي ويعزى هذا الارتفاع في الموجودات الى ارتفاع حجم الائتمان النقدي الى مستويات جيدة جدا وهذا يعكس بصورة واضحة ان المصرف يسعى الى استثمار موارده المالية وتوظيفها في مجالات ائتمانية مختلفة وبالتالي ينعكس على حجم المكاسب المالية مما يؤدي الى تعظيم حقوق مساهميه، اذ أعلى ما حصل عليه المصرف وفق هذا المؤشر هو(٧٠,٨٪) في سنة ٢٠١٥ وللسبب ذاته واقل ما وصل اليه في سنة ٢٠١١، وهذا النمو في حجم الموجودات يعكس نجاح المصرف في استثمار وتعظيم موارده.

فيما يخص مؤشر مجموع المطلوبات فقد شهد هذا المؤشر نمواً متواصلاً للسنوات الثلاث الأولى وبمعدل (١٣,٢٪) (٣١,٣٪)(٣٣,٨٪) على التوالي باستثناء سنة ٢٠١٤ وسبب هذا الارتفاع والنمو في مطلوبات المصرف ناتج عن الارتفاع في حجم الإيداع المصرفي وهذا بحد ذاته هو انعكاس لنجاح المصرف اذ ان نجاح واستمرار المصرف في عمله يستند إلى ما يحققه من سمعة في مجال عمله وبالتالي فان السمعة الجيدة تقود الزبائن الى إيداع أموالهم في هذا المصرف مما يسهم في زيادة ودائعه ولكن في الوقت ذاته فان زيادة الودائع تفرض التزام على المصرف وهو استثمار هذه الأموال لان بقائها بدون استغلال يرتب

التزامات على المصرف اتجاه الزبائن وبالتالي فان هذا الامر يتطلب من المصرف ان يوظف أموال مودعيه في مجالات استثمارية مختلفة.

واما ما حققه المصرف من صافي أرباح فقد كان متفاوتاً على مدى السنوات الخمس اذ ان اعلى ما حصل علية المصرف كان في سنة ٢٠١٣وبنسبة (٣٩,٦٪) واقلها في سنة ٢٠١١ و بنسبة (٧,٧٩٪) الا انه من الملاحظ ان نسبة صافي الارباح السنوية عاودت الى الانخفاض مرة أخرى في العامين (٢٠١٤)و(٢٠١٥) على التوالي وبنسبة (٣٧,١٪)و (٣٥,٣٨٪) وهذا يعود لعدة أسباب منها الظروف الصعبة التي مرت في البلد و التي تتميز بعدم أقرار الموازنة العامو لعام (٢٠١٤) مع الانخفاض الحاد و المفاجيء في أسعار النفط منذ منتصف ذلك العام الى مادون الخمسين دولار بدلا من المستوى الذي كان عليه طيلة السنوات الاربع الماضية و التي تراوحت ما بين (١٠٠-١١٥) دولار للبرميل، اذ يخسر العراق أكثر من مليار دولار سنويا، و لا سيما ان تلك الواردات النفطية تشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي و تسهم في تمويل ما يوازي (٩٥٪) من موازنته السنوية بأعتباره أقتصاد أحادي الجانب، و التي جعلت العراق أسير الصدمات النفطية المفاجئة، خاصة مع عدم وجود خطة أقتصادية واضحة لتوظيف الموارد وتحويل الاقتصاد من ريعي الى منتج بالإضافة الى ضعف السياسة المالية و الضريبية بغية ايجاد موارد مالية لمواجهة الازمات المالية الطارئة، فضلا عن الظروف الداخلية الاخرى للبلد و خصوصا بعد التوجه لاقتصاد الحرب و التي تتطلب تخصيص موارد هائلة لتمويلها مع تحمل أعباء تكاليف أكثر من مليوني نازح داخل البلد و أعادة أعمار المدن المحررة، تلك الظروف و المعطيات جعلت الاقتصاد العراقي يصاب بالشلل و التعثر و يدفع نحو الاجراء الوحيد وهو ضغط النفقات العامة للدولة و يكون الانفاق الاستثماري هو الضحية الاولى و بالتالي انعكاس حالة من الركود الاقتصادي و شحة في السيولة النقدية نتيجة ايقاف الدولة لصرف مستحقات المقاولين و المدنيين و التي انعكست بدورها على العمل المصرفي بشكل خاص.وبرغم تلك الظروف استمر المصرف بمزاولة أعماله و الحفاظ على مكانته، و بصورة عامة تحقيق أرباح بهذا المستوى بعد نجاح يحسب للمصرف.والجدول (٢) يوضح كفاءة الأداء التشغيلية للمصرف الوطني الإسلامي للمدة٢٠١١-٢٠١٥.

جدول (٢) كفاءة الأداء التشغيلية للمصرف الوطني الإسلامي للمدة٢٠١١-٢٠١٥

السنوات كفاءة الأداء المصرفي	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط
كفاءة أداء فنية (%)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٦	٩٧
كفاءة أداءحجميه (%)	٤٩	٩٩	١٠٠	١٠٠	٩٤	٨٨

مؤشر السعة	Irs تزايد	Irs تزايد	– ثبات	– ثبات	Irs تزايد

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل برنامج(DEA).

من خلال استعراض النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتضح لنا إن متوسط كفاءة أداء المصرف الوطني الإسلامي كانت (٩٧٪) وهذا يدل على إن هناك إمكانية لزيادة معدل كفاءة هذا الأداء بنسبة(٣٪)، إضافة إلى ذلك كانت كفاءة الأداء الحجمية (٨٨٪) وكان هنالك تزايد في العوائد الحجمية (مؤشرات السعة) في السنوات الأولى والثانية والخامسة للبحث في حين كان هنالك ثبات لحالتين فقط وهما السنوات ٢٠١٣و٢٠١٤.والجدول (٣) يوضح السنوات المرجعية اي النموذجية التي توضح كفاءة الأداء التشغيلية لعمل المصرف الوطني الإسلامي.

جدول(٣)السنوات المرجعية لكفاءة الأداء للمصرف الوطني الإسلامي

سنوات عمل المصرف	السنوات المرجعية
٢٠١١	٢٠١١
٢٠١٢	٢٠١٢
٢٠١٣	٢٠١٣
٢٠١٤	٢٠١٤
٢٠١٥	٢٠١١،٢٠١٣

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل برنامج(DEA).

من الجدول (٣) يتضح لنا إن سنوات أداء المصرف كانت مثالية ومتشابهة من حيث كفاءة الأداء المتحققة للسنوات الأربع الأولى ماعدا السنة الأخيرة (٢٠١٥) كان من المفترض للمصرف أن يأخذ أو يقتدي بأداء السنتين الأولى والثالثة أي (٢٠١١،٢٠١٣) لكي يتحقق أكبر قدر ممكن من كفاءة الأداء للمصرف أعلاه.

ثانيا:مصرف أيلاف الاسلامي.

والجدول (٤) يوضح تطور المؤشرات المالية في مصرف ايلاف الإسلامي للمدة (٢٠١١-٢٠١٥).

جدول (٤) المؤشرات المالية لمصرف إيلاف الإسلامي للمدة(٢٠١١-٢٠١٥)

السنة البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الموجودات النقدية بالملايين	٢٢٠,٢٩١	٢٣٩,٤٠٨	١٣٨,٠٨٦	١٣٧,٧٣٢	٢٩٦,٥٠٣

مجموع الموجودات بالملايين	٣٥١,٧٩٣	٣٨٠,٦٥٣	٣١٣,١٥٤	٣٢٣,٧٣٩	٥١٤,٤٦٥
مجموع المطلوبات بالملايين	٢٢٩,١٠٣	٢٤٧,٢٧٠	١٣٩,٩٠٦	١٤٤,٧٦٤	٢٥٩,٨٤٢
الأرباح بالملايين	١٩,١٩١	١٠,٢٠٩	٧,٣٧٧	٥,٣٦٦	٣١٤

المصدر:التقرير السنوي لمصرف إيلاف الإسلامي سنوات مختلفة.

من خلال الجدول (٤) يتضح إن هناك تذبذباً في نمو حجم الأرصدة النقدية على مدى السنوات الخمس بسبب التفاوت في حجم الأرصدة لدى المصرف والبنك المركزي إذ إن أعلى ما حصل علية المصرف في سنة ٢٠١٥وبنسبة (٢٩,٦٪) بسبب ارتفاع رصيد البنك المركزي واقل ما وصل اليه كان في سنة ٢٠١٤و بنسبة (١٣,٧٪) فعند الرجوع الى التقارير المالية يتضح ان هناك انخفاضاً في حجم الإيداع لدى المصرف وبالتالي فان زيادة الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي يجب ان تقابلها زيادة في حجم الإيداع للإيفاء بمتطلبات الاحتياطي الا ان سبب ارتفاع حجم الأرصدة هو زيادة راس مال المصرف في السنة الأخيرة.

واما ما يخص مجموع الموجودات فقد كانت أيضا متفاوتة اذ اعلى ما حصل علية المصرف في سنة ٢٠١٥و بنسبة(٥١,٤٪) بسبب ارتفاع حجم الأرصدة النقدية واقل ما حصل علية المصرف كان في سنة ٢٠١٣و بنسبة(٣١,٣٪) للسبب نفسه، وعند المقارنة مع المصرف الاخر فان المصرف الوطني كان أفضل من جانب الموجودات بسبب ارتفاع حجم الائتمان النقدي لديه، وهذا الامر يدعو مصرف ايلاف الإسلامي الى السعي الى زيادة حجم الائتمان النقدي لديه بما ينعكس على تعظيم أرباحه وموارده.

وفيما يخص المطلوبات والالتزامات المترتبة على المصرف أيضا كانت متفاوتة في النمو بسبب التفاوت في حجم الإيداع كما بينا فأعلى ما حصل علية المصرف في سنة ٢٠١٥و بنسبة(٢٥,٩٪) بسبب ارتفاع حجم الودائع لدى المصرف واقل ما حصل علية المصرف كان في سنة ٢٠١٤ و بنسبة(١٤,٤٪).

واما صافي ما تحقق من أرباح فأنها لم تشهد أي معدلات نمو فقد انخفضت بشكل كبير خلال السنوات الخمس فأعلى ما حصل علية المصرف في سنة ٢٠١١ واقلها في سنة ٢٠١٥، وبالتالي فان انخفاض صافي الأرباح يعد مؤشر غير جيد وينعكس بالآثار السلبية على المصرف اذ ان نجاح المصرف واستمراره في عمله هو بما يحقق من أرباح اذ ان على المصرف التزامات لابد من الوفاء بها فضلا عن ذلك ان من اهم وظائف المصرف هي تعظيم موارد مساهميه من خلال تعظيم صافي الأرباح المتحققة والجدول (٥) يوضح كفاءة الأداء التشغيلية لمصرف إيلاف الإسلامي للمدة ٢٠١١-٢٠١٥.

جدول (٥) كفاءة الأداء التشغيلية لمصرف ايلاف الإسلامي للمدة ٢٠١١-٢٠١٥

السنوات كفاءة الأداء المصرفي	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط
كفاءة أداء فنية (%)	١٠٠	٩٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨
كفاءة أداء حجميه (%)	٣٠	١٢	١٤	٩	١٠٠	٣٣
مؤشر السعة	Irs تزايد	Irs تزايد	Irs تزايد	Irs تزايد	– ثبات	

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل برنامج(DEA).

من الجدول (٥) يتضح لنا أن متوسط كفاءة أداء مصرف إيلاف الإسلامي كانت (٩٨٪) و هذا يدل على انه كانت هناك إمكانية لزيادة معدل كفاءة هذا الأداء بنسبة (٢٪) إضافة إلى ذلك نجد كفاءة الأداء الحجمية تتمثل بنسبة (٣٣٪) و كان هناك تزايد في العوائد الحجمية (مؤشرات السعة) في السنوات الاولى الثانية والثالثة و الرابعة و التي يستند في تفسيرها الى أنموذج (BCC) الذي يفسر تغير العائد للسعة و الذي يتجاهل العلاقة الطردية بين المدخلات و المخرجات. في حين كان هنالك ثبات لحالة واحدة فقط وهي السنة الخامسة (٢٠١٥) أي حسب تفسير نموذج (CCR) وجود علاقة طردية بين المدخلات و المخرجات. والجدول (٦) يوضح السنوات المرجعية أي النموذجية التي توضح كفاءة الأداء التشغيلية عمل مصرف إيلاف الإسلامي.

جدول(٦) السنوات المرجعية لكفاءة الأداء لمصرف إيلاف الإسلامي

سنوات عمل المصرف	السنوات المرجعية
٢٠١١	٢٠١١
٢٠١٢	٢٠١١,٢٠١٤
٢٠١٣	٢٠١٣
٢٠١٤	٢٠١٤
٢٠١٥	٢٠١٥

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل برنامج(DEA).

من الجدول (٦) يتضح لنا أن سنوات أداء المصرف كانت مثالية ومتشابهة للأعوام (٢٠١١،٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥) أما السنة(٢٠١٢) فكان من المفترض بالمصرف أن يقتدي بالسنة الأولى و الرابعة (٢٠١١،٢٠١٤) لكي يتحقق أكبر قدر ممكن من كفاءة الأداء للمصرف المذكور.

الاستنتاجات والتوصيات:

النتائج و الاستنتاجات:

١- بلغ متوسط كفاءة الأداء الفنية للمصرف الوطني الإسلامي نسبة مقدارها ٩٧٪ وهذا يدل على أنَّ هنالك إمكانية لزيادة ورفع كفاءة أداء هذا المصرف بمقدار ٣٪ أما متوسط كفاءة الأداء الفنية لمصرف إيلاف الإسلامي فبلغ نسبة مقدارها ٩٨٪ وهذا يدل على أنَّ هنالك إمكانية لزيادة ورفع كفاءة أداء هذا المصرف بمقدار ٢٪.و بذلك يتم قبول فرضية الدراسة التي تقر بوجود كفاءة أداء تشغيلية فنية متميزة و عالية في المصارف العراقية الإسلامية.

٢- من خلال استعراض نتائج كفاءة السعة (الحجمية) للمصرف الوطني الإسلامي نجد إنها كانت متباينة،إذ تراوحت بين (٤٩٪-٩٤٪)وبمتوسط بلغ (٨٨٪) وهذا يدل على إمكانية زيادة الكفاءة الحجمية بنسبة(١٢٪) أو إن هناك فقداناً في الموارد المصرفية المستخدمة مما يترتب عليه زيادة الكلفة بنسبة (١٢٪).

٣- من خلال استعراض نتائج كفاءة السعة (الحجمية) لمصرف إيلاف الإسلامي نجد إنها أيضا كانت متباينة،إذ تراوحت بين(٩٪-١٠٠٪) وبمتوسط بلغ (٣٣٪) وهذا يدل على إمكانية زيادة الكفاءة الحجمية بنسبة (٦٧٪) أو إن هناك فقداناً في الموارد المصرفية المستخدمة مما يترتب عليه زيادة الكلفة بنسبة (٦٧٪).

التوصيات:

١- العمل على تحقيق التوازن بين مدخلات كل مصرف من المصارف عينة الدراسة وبين مخرجاتها بغية التوصل إلى أعلى كفاءة أداء ممكنة.

٢- ضرورة أن يطبق المصرف الوطني الإسلامي خطة العمل نفسها التي كانت تستخدم بالأعوام ٢٠١١و ٢٠١٣ أو مشابهة لها لغرض تحقيق أعلى مستوى كفاءة أداء.

٣- يجب على مصرف إيلاف الإسلامي أن يقتدي بالأعوام ٢٠١١و٢٠١٣و٢٠١٤ و٢٠١٥ لكي يحقق أكبر قدر من كفاءة الأداء.

المصادر

المصادر العربية:

١- ابراهيم عبد الرزاق الخولي، مشكلة المتاخرات في البنوك الاسلامية دراسة فقهية مقارنة، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الاسلامية، دبي، الامارات، مجلد ٢٠٠٥.

٢- د.ابراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع،الاردن، ٢٠٠٨.

٣- الشيخ الداوي، تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، ٢٠١٠.

٤- خاشع محمود الراوي، المدخل الى الإحصاء،كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل 1979م.

٥- رايس حدة وفاطمة الزهراء نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية:دراسة حالة البنوك الجزائرية (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، مجلة جامعة القدس للابحاث والدراسات، فلسطين، العدد ٢٦، المجلد الاول، ٢٠٠٩.

٦- زحل رضيوي كاظم الحسيني،، تحليل اقتصادي لمستوى الكفاءة الاقتصادية والتخصيص الامثل للموارد في جمعية القادسية الفلاحية التعاونية في ناحية الراشدية، رسالة ماجستير،كلية الزراعة، جامعة بغداد، 1991.

٧- صالح خالص،تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي،من بحوث ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع- و تحديات،٢٠٠٤.

٨- د.عبد الرحمن يسري أحمد،"دور المصارف الاسلامية في التنمية"،مجلةالاقتصاد الاسلامي، العدد١٦٧، ١٩٩٥.

٩- فريح خليوي حمادي الدليمي، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان بأستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات،أطروحة دكتوراة، جامعة سانت كلمنتس العالمية، ٢٠٠٨.

١٠- محمد المحمدي الماضي، مداخل قياس الاداء في القطاع الخاص وتطبيقاتها على القطاع العام والحكومي، ندوة الاساليب الحديثة في قياس الاداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٦.

١١- محمد قريشي الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،٢٠٠٦.

١٢- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الاردن، ٢٠٠٨.

١٣- م صطفى بلمقدم وراضية بوشعور، تقييم اداء المنظومة المصرفية الجزائرية، من بحوث ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع-و تحديات، ٢٠٠٤.

١٤- هاشم علوان السامرائي، ادارة الاعمال المزرعية، مطابع دار السياسة، الكويت، 1981م.

١٥- هواري معراج واخرون، قياس كفاءة البنوك الإسلامية و التقليدية في الجزائر، المركز الجامعي بغرادية، الجزائر، ٢٠١١.

١٦- وليد عبد مولاه، كفاءة البنوك العربية، سلسلة جسر التنمية، العدد ١٠٤، الكويت، ٢٠١١.

١٧- يوحنا عبد ال ادم وسليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية، عمان، الاردن، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

١٨-.يوسف أحمد قرملي، الكفاءة التقنية والاقتصادية لمشاريع انتاج الالبان المتخصصة، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨.

المصادر الأجنبية:

1- Coelli,T.,AntonioE.,Sergio p. and lonrdes T.A primer Efficiency Measurement for utility and transport regulators the international bank for reconstruction and development.Washington.USA,2003.
2- Febianto,Irawan,Risk management in mudharabah and musharakah financing of Islamic,2007.
3- Hussain, S. S. (1995). Analysis of allocative efficiency in northern Pakistan: estimation cases and policy implication. Pakistan Development Rev,1995.
4- TannenwaldR,Differences across first district banks in operational efficiency 1995.
5- Mbanasor, J. A. and C. Kalu. Economic Efficiency of commercial vegetable production System in Akwa I Bom state. Nigeria. Translog stochastic frontier cost function Aproach. Tropical and stubroicalAgroecost stems 8,2008.
6- Osborne, S. andTrueblood, M.A. An Examination Of Economic Efficiency Of Russian Crop Production In The Reform Period.agri.Economic, 2006.
7- Podinorski V. V. Bridging the gap between the constant and variable returns-to- scale models: selective proportionality in data envelopment analysis. J. Operational Res. Soci,2004.
8- Worthington A.c.,the Determinations of Non- Bank Financial Institution Efficiency:Astochastic Cost Frontier Approach,Applied Financial Economics,vol.8,No3,Australia,1998.
9- Zozanal,Measuring Bank Effciency,MasterThesis,Charles University in Prague,2009.